

حرية الصحافة والحكامة وسيادة القانون في صلب ندوة علمية بجامعة ورقلة

دعوة إلى فتح استشارة موسعة لرسم سياسة إعلامية محكومة

احتضنت كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، ندوة علمية وطنية حول حرية الصحافة والحكامة وسيادة القانون بالجزائر، بالاشتراك مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، موجهة لطلبة الدكتوراه. شارك فيها أساتذة وباحثون جامعيون وعدد من الصحفيين ممثلي وسائل الإعلام الوطنية العمومية والخاصة. تميز هذا المحفل العلمي بتقديم سلسلة من الأوراق البحثية القيمة تناولت موضوعات ذات أبعاد قانونية وسياسية وإعلامية. وعرج رئيس الندوة البروفيسور بوحنية قوي عميد الكلية في مداخلته على العلاقة بين هشاشة الدولة وفشلها ونقص الحكامة والديمقراطية، وتحدث عن المعايير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد هذه الهشاشة وهي أساسا: شرعية الدولة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون. ثم بين أبعاد المادة 50 من الدستور ومدلولاتها في مجال حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وحدودها التي لا يمكن استعمالها للمساس بكرامة الغير وبحرياتهم وحقوقهم، مشيرا إلى حريات الإعلام المنصوص عليها في القانون العضوي للإعلام 12 - 05.

وتطرق الدكتور عبد المجيد رمضان إلى إسهام الإعلام في تحقيق الحكامة وأهداف التنمية المستدامة 2030 معتبرا أن الحكامة الجيدة لا يمكن أن تترسخ إلا عندما يكون الصحفيون أحراراً في رصد سياسات الحكومات وإجراءات المجتمع والتحقيق فيها ونقدها، وأن الإعلام عنصر فاعل في تحقيق ودعم متطلبات التنمية المستدامة، حيث يوفر منبراً لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية مثل البيئة، إلى جانب دوره في ترابط المجتمع وتشجيع المنظور التشاركي ورفع مستوى المساهمة المجتمعية في التنمية.

وتداولت على النقاش والطرح عدة موضوعات لها علاقة بالحقوق والحريات والتشريعات المتعلقة بقطاع الإعلام في الجزائر، حيث اعتبر الدكتور منير حساني أن سلطات ضبط مجال الإعلام هي بمثابة شكل جديد لعقلنة حرية التعبير، وهو ما ذهب إليه بعض المتدخلين في أوراقهم البحثية حول ضمانات حرية التعبير في الدستور الجزائري وفي قانون الإعلام والقانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري. بينما بادر الدكتور بشير جيدور إلى إجراء قراءة في واقع حرية التعبير في الجزائر وخارجها مبرزاً الجوانب النظرية والتطبيقية فيها. كما أخذ موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية حيزاً هاماً من العرض والنقاش بين الأطراف المتدخلة في الندوة.

وقد وفرت هذه الندوة منبراً لمجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة لتبادل الآراء حول التفاعل بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية وسيادة القانون. كما أتاحت المناسبة تشجيع النقاش وتعزيز الفهم والتوعية بشأن التحديات المطروحة حالياً والتي تواجه حرية التعبير.

وأتيحت لطلبة الدكتوراه بقسمي الحقوق والعلوم السياسية فرصة الاستفادة من تجارب الإعلاميين ذوي الخبرات الواسعة في مجالهم على غرار مدير محطة ورقلة للتلفزيون الأستاذ عبد الباري سوداني، ورئيسي تحرير الإذاعة الجهوية ومكتب وكالة الأنباء الجزائرية بورقلة، والصحافيتين بجريدتي "الوطن" والشعب. كم استغل هؤلاء الطلبة الفرصة السانحة لإثراء النقاش بأسئلة وتعليقات على مداخلات الأساتذة الباحثين والصحافيين.

وأوصى المشاركون في ختام أشغال الندوة بإشراك الكفاءات الأكاديمية في إعادة صياغة ميثاق أخلاقيات العمل الصحفي بالجزائر، وإقامة شراكات تعاون بين المؤسسات الصحفية والجامعة من أجل كسب رهان الجودة في العمل الإعلامي، وتحفيز طلبة الدراسات العليا من أجل دراسة النماذج الإعلامية الناجحة وإدراجها في حيز التفكير الأكاديمي. كما دعا الباحثون إلى فتح استشارة موسعة تجمع الإعلاميين والسياسيين والقانونيين بغية رسم سياسة إعلامية جديدة في سياق الحوكمة الجيدة، ووفق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آفاق 2030.

صور من الندوة

